النهار
السبت 14-05-2011 العدد 24382
4

سليمان مدشناً حرم الرياضة في اليسوعية: لنبعد وزير الداخلية عن منطق الغلبة

الرئيس سليمان والرئيسان بري وميقاتي ورئيس جامعة القديس يوسف، يقصون شريط الافتتاح امس. (ميشال صايغ)

رأى رئيس الجمهورية ميشال سليمان خلال احتفال تدشين حرم الابتكار والرياضة في جامعة القديس يوسف "أن لا خيار لنا سوى المباشرة في حوار شامل وعميق، ليس فقط حول استراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان وسيادته وثرواته الطبيعية، بل كذلك حول المضي قدما في تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني بجميع بنودها، وتطوير صيغة الحكم التي التزمناها منذ عام 1943، او توضيحها".

وإذ اعتبر أن "لا بد من البدء فور تشكيل الحكومة الجديدة، بتنفيذ المشاريع الإنمائية الأساسية التي طال انتظارها، وإقرار قانون انتخاب يعبر عن إرادة الشعب بصورة كاملة"، لفت إلى أن العملية الانتخابية في كل مراحلها، "ستكون موضع اهتمام وزير الداخلية، الذي يفترض به أن يكون على مسافة واحدة من جميع الاطراف، بعيدا عن منطق الغلبة والمحاصصة".

حضر الاحتفال رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي، ورئيس الجمعية العمومية للامم المتحدة جوزف ديس، والمفوض الأوروبي للسوق الداخلية والخدمات ميشال بارنييه، وعدد من الوزراء والنواب وسفراء عرب وأجانب وشخصيات.

بعد النشيد الوطني، القى رئيس الجامعة رينه شاموسي كلمة، كذلك ألقى السفير الفرنسي دوني بييتون و بارنييه كلمتين.

ثم ألقى سليمان كلمة تحدث فيها عن المناسبة وجدد "فعل إيمان بالجامعة وبكم يا شباب لبنان، وبمقدرتكم على رفع التحديات، مهما تكن المعوقات والصعوبات". وقال: "هي مناسبة في الوقت نفسه لتأكيد أهمية التعاون الدولي، وبخاصة مع الفضاء الفرنكوفوني والدول الأوروبية الصديقة، وفي طليعتها فرنسا، من أجل رفع شأن الجامعة وإغناء مساحات التربية والعلم والثقافة في لبنان(...)".

وأضاف: "نلتقي اليوم، غداة انعقاد قمة مسيحية - إسلامية في بكركي، معبرة في جوهرها ورمزيتها عن الروح الحقيقية التي يجب أن ترعى علاقة العائلات الروحية اللبنانية في ما بينها، ومؤازرة في الوقت عينه لكل جهد هادف الى تعزيز نهج الحوار ورسالة التآخي والعيش المشترك الذي يتميز به لبنان، في وجه ما يتنامى في الشرق والغرب من تشنجات وعصبيات ورفض للتعددية الثقافية وللرأي الآخر.

لا خيار لنا سوى الشروع في حوار شامل وعميق، ليس فقط حول استراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان وسيادته وثرواته الطبيعية، بل كذلك حول المضي قدما في تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني في كل بنودها، وتطوير صيغة الحكم التي التزمناها منذ عام 1943، او توضيحها، بما يتوافق مع مقتضيات الحداثة والحكم الرشيد. وهذا يتطلب من القادة والعائلات الروحية المختلفة تجديد الارادة السياسية المشتركة، بانجاح النموذج اللبناني وصيغة العيش الواحد، وليس الاكتفاء بمجرد العمل على تأمين ما يؤول اليهم من مواقع وحصص.

ولا بد لنا من البدء، فور تشكيل الحكومة الجديدة، بتنفيذ المشاريع الإنمائية الأساسية التي طال انتظارها، وإقرار قانون انتخاب يعبر عن إرادة الشعب بصورة كاملة، والانتهاء من إقرار مشروع قانون اللامركزية الإدارية. والى جانب الدور الذي ستضطلع به الهيئة المستقلة للانتخابات التي نطمح إلى إنشائها، كما هو معتمد في العديد من الدول، فان العملية الانتخابية في مختلف مراحلها، ستكون موضع اهتمام ومتابعة من وزير الداخلية، الذي يفترض به أن يكون على مسافة واحدة من كل الاطراف، بعيدا من منطق الغلبة والمحاصصة، تمكينا من تأمين حرية هذه الانتخابات ونزاهتها. وقد كان لنا في هذه الوزارة تجربة ناجحة نعتز بها، ويتوجب علينا الاقتداء بها".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"